

تقديم مركز نهوض للدراسات والبحوث

يأتي هذا الكتاب ضمن مشروع تبناه مركز نهوض للدراسات والبحوث، يهدف إلى تقديم أهم الكتابات والأبحاث القانونية في الغرب للقارئ والمجتمع القانوني العربي. ويأتي هذا المشروع انطلاقاً من إيمان المركز بأهمية القانون المقارن، كونه -دون مبالغة- الأداة الوحيدة لدينا في العالم العربي للنهوض بفكرنا القانوني، وإصلاح أنظمتنا القانونية، والارتقاء بها من حالة الجمود والتراجع التي يعيشها العالم العربي. فبالمرآة التاريخية لعصر النهضة وبدايات نشأة المدرسة القانونية العربية الحديثة في بدايات القرن العشرين، يتضح بجلاء أن الدراسات القانونية المقارنة واطلاعنا عليها في العالم العربي قد أسهم إسهاماً جوهرياً في بناء المدرسة القانونية العربية المعاصرة.

ولدراسات القانون المقارن أهمية عالمية، فمنذ المؤتمر الأول للقانون المقارن الذي عُقدَ عام ١٩٠٠ م في باريس، أصبح هناك مدرسة فكرية عالمياً معنّية بدراسات القانون المقارن، من أمثال الفقيه الألماني كونراد زويغرت (Konrad Zweigert)، مؤلّف كتاب «المدخل إلى القانون المقارن» الصادر عام ١٩٦٩-١٩٧١ م، بالتعاون مع الفقيه هاين كوتز (Hein Kotz)، الذي يُعدُّ من أهم المراجع الكلاسيكية في مجال القانون المقارن. حيث يؤمن الفقيهان بأهمية القانون المقارن، لسببٍ بسيطٍ يتمثّل في أن الغاية من القانون هي التفاعل مع مشاكل المجتمعات وحلّها، وهي مشاكل متشابهة عامّة، ولا تختلف اختلافاً جذرياً من مجتمع إلى آخر في العالم، ومن ثمّ تأتي أهمية دراسات القوانين المقارنة للاطلاع والاستفادة من تجارب الدول والأنظمة القانونية المختلفة.

ويعاني الواقع القانوني العربي مجموعةً من المعوقات التي تعيق تطوير الفكر القانوني العربي. ويتمثّل أحد هذه المعوقات في انقطاعنا عن المتغيرات القانونية والفكرية الحاصلة في المدارس القانونية الأخرى بشكلٍ ممنهج، ولا يقلل هذا

الواقع من شأن الدراسات والأبحاث القانونية المقارنة التي تزخر بها المكتبة العربية، ولكن هناك غياب للمشاريع البحثية المركزية لدراسات القوانين المقارنة. ومن ثمَّ يأتي هذا المشروع الذي يهدف إلى الإسهام في سدِّ هذه الثغرة، وإن كان بشكل محدود، ولكن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة.

ويأتي هذا الكتاب الذي نقدّمه للقارئ العربي ضمن سلسلة دار نشر جامعة أكسفورد بعنوان «الحقوق الأصيلة» (Inalienable Rights)، التي يكتبها عدد من فقهاء القانون الأمريكي حول حقوق المواطن الأمريكي الدستورية، وتهدف السلسلة إلى تسليط الضوء على هذه الحقوق الدستورية في النظام القانوني الأمريكي، التي تُعدُّ فريدةً من نوعها، كما تتناول موضوعات وآراء خلافية تهدف إلى مناقشة هذه الحقوق مناقشة علمية وتشجيعية.

وقد اضطلع مركز نهوض للدراسات والبحوث بترجمة هذه السلسلة، لنقل هذه الكتابات المتميزة إلى المجتمع القانوني العربي دون إبداء رأي أو موقف محدّد حول ما تتضمنه. حيث يهدف المشروع إلى إطلاع الباحث القانوني العربي على هذه السلسلة، وتشجيع النقاش في الفقه القانوني العربي حول هذه الموضوعات، أملاً في الارتقاء بالحركة الفقهية القانونية العربية، لتحوّل من مجرد مُستقبلٍ للأفكار إلى صانعٍ لها، ومشاركٍ في هذا الحراك القانوني العالمي.

وهذا الكتاب المعنون بـ«أساسي أكثر من ذي قبل: التعديل الرابع للدستور الأمريكي في القرن الحادي والعشرين» من تأليف ستيفان شولهوفر أستاذ القانون الدستوري بجامعة نيويورك، التي تُعدُّ كلية القانون فيها من أعرق كليات القانون في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتناول الباحث في هذا الكتاب التطور التاريخي للتعديل الرابع للدستور الأمريكي، الخاص بحماية خصوصية الأفراد، وهي من المسائل التي كانت -وما زالت- تثير لغطاً دستورياً حول حدود هذه الحماية، التي تتضمن عمليات التفتيش والاعتقال وحق الدولة في مراقبة الأفراد وتبّعهم والتجسس الهاتفي، وغيرها من مسائل الخصوصية التي فرضها الواقع الرقمي الجديد.

ويتميّز هذا الكتاب المختصر بأنه يتناول التطور التاريخي لهذا الحق الدستوري، الذي تعود جذوره إلى إنجلترا في القرن الثامن عشر، ومن ثمّ ينقل القارئ إلى التطورات القضائية - خاصةً فيما يتعلق بأحكام المحكمة الدستورية الأمريكية - التي تعكس في حقيقتها ديناميكية النقاش الفقهي القانوني وتفاعل المحاكم مع الواقع المجتمعي في مسألة معقّدة جدًّا، والآراء المتباينة حول هذا الحق وحدوده. ويستعرض المؤلف كل هذا في إطار موضوعي يسعى من خلاله إلى استعراض جميع الآراء حول هذه المسائل الخلافية بطبيعتها.

وهذا الكتاب هو الكتاب الثالث من سلسلة «الحقوق الأصيلة» التي يترجمها المركز، وقد أصدر منها كتاب «ليس وثيقة انتحار: الدستور في زمن الطوارئ القومية» لريتشارد بوزنر، أستاذ القانون بجامعة شيكاغو، والقاضي بالمحكمة الفيدرالية الأمريكية؛ وكتاب «الديمقراطية والمساواة: الرؤية الدستورية الراسخة لمحكمة وارن» لجيفري ستون، أستاذ القانون بجامعة شيكاغو، وديفيد شتراوس، أستاذ القانون بجامعة شيكاغو.

آملين أن يسهم هذا الكتاب وغيره من كتب السلسلة في تسليط الضوء على دور المحاكم الدستورية في الديمقراطيات الليبرالية، وتشجيع الاشتباك النقدي مع المبادئ الأساسية التي تركز عليها النُظم الديمقراطية الراسخة، وفهم الحقوق والواجبات فهماً أعمق، وخلق حراكٍ فكري إيجابي في المجتمع الفقهي والقانوني العربي، ولدى الممارسين من القضاة، لَلعب دور رئيس في حماية حقوق الأفراد وصونها في مجتمعاتنا.